المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٢اكتـــوبـــر ١٩٩٨

# إجراءات عاجلة لضمان سلامة القطارات والوجبة المدرسية

## إعادة النظر فى مواقع بعض محطات السكك الحديدية فى المناطق السكنية

## رفع الإعانة المالية لأسر ضحايا حادث القطار وتغليظ العقوبات على «التسطيح»

أكد مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برياسة الدكتور كمال الجنزورى ، حرص الدولة على صحة وسلامة أبنائها، وتوقيع أشد الجزاء على كل من يثبت تقصيره فى حادثى قطار كفرالدوار، وتسممعدد من التلاميذ فى بعض المحافظات.

واتخذ مجلس الوزراء عدة قرارات فى ضوء مناقشته لتقرير شامل حول حادث القطار تتضمن رفع الإعانة الرمزية التى تقدم للمتوفين فى الحادث إلى خمسة آلاف جنيه بدلا من ثلاثة آلاف، وللمصابين إلى ألف بدلا من ٥٠٠ جنيه، وإعادة النظر فى المواصفات الهندسية لمواقع بعض المحطات التى تحتاج إلى تغيير مواقعها، وبما يؤمن المناطق السكنية، وإعادة النظر فى المنشآت الملاصقة لبعض المحطات، تأكيدا لحرم خطوط السكك الحديدية، ومنع أى تعديات عليها، وتوسيع نطاقها.

كما اتخذ مجلس الوزراء إجراءات حازمة للقضاء على ظاهرة «التسطيح» التى هى فعل «مؤثم» بنص القانون، وتغليظ العقوبات على هذه المخالفة، ومنع قيام القطارات من المحطات، فى حالة وجود ركاب على ظهرها، وأن تراقب شرطة السكك الحديدية الالتزام بهذه التعليمات. كما أكد المجلس على وجوب إحكام إجراءات الفحص الدورى الطبى على سائقى القطارات، بما يكفل ضمان استمرار قدراتهم البدنية والنفسية على القيام بعملهم فى دقة.

وأصدر المجلس قرارا بتقريب فترات الفحص الدورى للقطارات مع الاهتمام بوضع تقرير فنى مكتوب لإثبات سلامتها الفنية، وتجديد عربات الدرجة الثالثة بشكل شامل.

وقد عبر مجلس الوزراء عن عزائه ومواساته لأسر الضحايا والمصابين، كما عبر عن تقديره لسرعة الحركة والاداء والتعاون الفورى بين كل الأجهزة عقب وقوع الحادث، وأشاد بدور المواطنين والمتطوعين فى التبرع بالدم، والمساعدة فى إنقاذ المصابين.

وأوضح وزير النقل والمواصلات المهندس سليمان متولى أنه اتخذ إجراءات فورية للتعامل مع الحادث، وأن التحقيق فى ظروفه يجرى حاليا بمعرفة النيابة إلى جانب التحقيق الفنى لتحديد المسئولية وسوف تعلن نتائج التحقيق للرأى العام. وعقب استعراض مجلس الوزراء تقريرا من وزير التعليم، قرر إعمال القانون فى وقائع فساد الأغذية بكل حسم، واستبعاد كل مورد تثبت عليه تهمة التعامل فى الأغذية الفاسدة بعد إحالته للنيابة العامة مع تحميله كامل التكلفة وتتولى وزارة الصناعة بالتعاون مع وزارة التجارة والتموين تحديد المصانع المعتمدة لتوريد وإعداد الوجبات الغذائية الجافة للتلاميذ، طبقا للمواصفات التى تحددها وزارتا الصحة والتعليم، مع عدم جواز التعاقد إلا مع المصانع المعتمدة طبقا للمواصفات مع التعامل معها مباشرة دون وسطاء، أو موردين، أو وكلاء.

وقرر المجلس أيضا الاستمرار فى تقديم الوجبات الجافة للتلاميذ على مستوى الجمهورية، بقيمة ٢١٨ مليون جنيه سنويا، على أن تقوم معامل وزارة الصحة بإجراء فحص دورى مفاجىء للأطعمة قبل توزيعها للتأكد من سلامتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية